

الجاد والمناير من اجل تمكين قوات الثورة الفلسطينية من ممارسة مسؤولياتها ومهامها عبر جميع الجهات المحيطة بفلسطين ، وتذليل كل العقبات التي تحول دون ذلك « . وحيا المجلس المركزي صمود جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل ، وتصديها للعنصرية الصهيونية ، كما حيا « جماهير الامة العربية لوقفها الصادقة والمستمرة لحماية الثورة الفلسطينية ، وخاصة موقفها النضالي ، ودعمها المادي والمعنوي لقوات الثورة الفلسطينية اثناء تصديها للغزو الصهيوني لجنوب لبنان » . وعلى الرغم من اهمية التأكيد على هذه النقاط الواردة اعلاه ، فان المجلس المركزي ، قد تحدث في بيانه السياسي عن القضايا السياسية الهامة والاساسية جدا بنفس الروحية القديمة ، وبعبارة اخرى لم يستطع ان يفرج بشيء جديد ولم يتقدم خطوة واحدة الى الامام ، لدفع عجلة الثورة ونهوضها وضمان استمراريتها لتحقيق الانتصار .

عقبات الوحدة الوطنية

وفي هذا الاطار ، يمكن الاشارة الى الموضوعات التالية :

• اولاً :

لقد تحدث بيان المجلس المركزي عن الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فدعى الى تجاوز العقبات التي تقف في طريق تحقيقها ، كما دعى الى تطوير العلاقات الفلسطينية من خلال الحوار الديمقراطي بين فصائل حركة المقاومة الفلسطينية للوصول بها الى مستوى متقدم من العمل المشترك الموحد ، وفق الاسس والعلاقات الجبهوية ، وعلى اساس برنامج وحدوي واضح ، وفق قرارات المجلس الوطنية الفلسطينية .

والواقع ان قواعد الثورة الفلسطينية وكوادرها وجماهيرها ، باتت تدرك ادراكا عميقا ، ان قرارات المجلس الوطنية الفلسطينية السابقة لقرارات المجلسين الوطنيين الاخيرين ، تتناقض مع قرارات المجلسين الاخيرين ، فقرارات المجلس الوطنية الفلسطينية حتى المجلس الوطني الثاني عشر ، كانت قرارات تدعو الى رفض الصلح او الاعتراف او التفاوض مع العدو الصهيوني ، كما كانت تدعو الى التصدي للنظام الهاشمي ، لاقامة نظام حكم وطني ديمقراطي ، يمكن الثورة من الارتكاز الى قاعدة آمنة لمواصلة النضال ضد الوجود الصهيوني العنصري على الارض الفلسطينية .

وبعبارة واحدة نقول ، كانت قرارات تلك المجلس لا تتعارض ولا تتناقض مع مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني . ولكن قرارات المجلسين الوطنيين الاخيرين : الثاني عشر والثالث عشر ، تتناقض مع مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني ، حيث اسقطت موضوع التفاوض من قراراتها ، كما اسقطت موضوعات الرجعية العربية الرجعي الاردني . . . الخ .

والى جانب ذلك ، فان قرارات المجلسين الاخيرين ،

قرارات تضع الثورة في سياق حركة الانظمة العربية الرجعية السائرة باتجاه وضع التسوية السياسية التصوفية القضية الوطنية الفلسطينية .

اذن ، على اي اساس يقال ، اننا سنحقق الوحدة الوطنية ، على اساس قرارات المجلس الوطنية السابقة ؟؟ واي قرارات تلك التي يريدنا المجلس المركزي ان نحقق الوحدة على اساسها ؟؟ الم تكن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة ، سببا مباشرا في شق الساحة الوطنية الفلسطينية ، وظهور موقعين سياسيين متناقضين اراء ومشاريع التسوية السياسية التصوفية ؟؟

اين وثيقة طرابلس ؟

ان الدعوة التي وجهها المجلس المركزي ، لتجاوز العقبات التي تقف في طريق الوحدة الوطنية ، ليست دعوة جادة ، ولو كانت كذلك ، لما جاءت بالشكل الذي وردت فيه ، في البيان السياسي الصادر عن دورة المجلس المركزي .

ان بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير ، وهو

عبرت جماهير شعبنا عن تمسكها بها باشكال مختلفة ، والا فان الدعوات القائمة على اساس البرامج السابقة ، التي اربكت الساحة الوطنية الفلسطينية وبلبلتها ، لا يمكن اعتبارها سوى محاولات قفز جديدة في الهواء ، ومحاولات تجاوز للوثيقة الوحدوية التي وقعت عليها كل التنظيمات ، بعد ان اثبتت الاحداث ان بنودها تشكل الصد الاذني للوحدة ، وتشكل الحد الاذني لضمان استمرار الثورة وقدرتها على الصمود والتصدي ، والانتقال من الواقع الراهن الى واقع جديد ، يخدم الثورة ويخدم الجماهير وتطلعاتها وامانيها .

دعوة المجلس الوطني

• ثانياً :

ان تحديد موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف شهر آب القادم ، امر ينظر اليه بعين الشك . فعلى الرغم من المطالبة المستمرة بضرورة الاسراع بعقد المجلس الوطني الفلسطيني ، في اعقاب توقيع سائر فصائل المقاومة الفلسطينية على وثيقة طرابلس

بجانب تجد مضمون «النضال من العربي» المطلوب لاغلاق الباب امام الرجعية وكحماة الثورة

يدعو الى الوحدة الوطنية ، خلا من اي اشارة الى الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني ، وخلا ايضا من اية اشارة الى وثيقة طرابلس الوحدوية التي وقعت عليها سائر فصائل المقاومة الفلسطينية ، والتي تشكل اساسا مقبولاً ، لبرنامج سياسي ، تستند اليه الثورة الفلسطينية في وضع اسس وحدتها ، وفي تحركاتها ونشاطاتها السياسية وفي ممارساتها العملية على كافة المستويات .

انه لم يعد خافيا على احد ، ان وثيقة طرابلس الوحدوية ، التي تضمنت بنودا واضحة وصريحة ، والتي تتناقض تناقضا حادا مع برنامج النقاط الخمسة عشرة ، الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخرى الثالثة عشرة ، لم تكن لتوجد ، لولا الخلاف حول البرنامج المذكور ، وهول برنامج النقاط العشر الذي اقره المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة ايضا .

على ضوء ذلك ، لماذا يتجاوز المجلس المركزي وثيقة طرابلس وهو يدعو للوحدة الوطنية الفلسطينية ؟؟ ان الدعوة الصادقة للوحدة الوطنية ، يجب ان تستند بالفعل الى وثيقة طرابلس ، التي

امر لا يزال وارد ايضا . ومن الممكن ان يحدث تحت شعارات معينة ، خصوصا اذا كان هذا التأخير في مصلحة البعض من قيادة منظمة التحرير على المستوى السياسي ، خصوصا في ما يتعلق بالعلاقة مع نظام السادات والحرص على عدم الوقوع في قطيعة تامة معه ، تعبر عن نفسها مثلا ، من خلال عقد المجلس الوطني خارج القاهرة . . .

اي تضامن عربي ؟

• ثالثاً :

ان الموقف الذي حدده البيان « تجاه دعوات عقد القمة العربية » وتجاه سياسة التضامن العربية المهارة ، التي كانت قائمة والتي يمكن ان تقوم في المستقبل ، موقف لا يخرج عن اطار المواقف السياسية لمعظم الانظمة الرسمية العربية ، التي تسير باتجاه وضع التسوية السياسية التصوفية موضع التنفيذ .

ان المجلس المركزي الذي يقول ويؤكد على « ايمانه باهمية وضروية التضامن العربي » ، لا يحدد اي تضامن يريد وعلى اي اساس يجب ان يقوم التضامن . ان الكلام الوارد في البيان صحيح من حيث ان التضامن يقوم على اساس خدمة الاهداف العربية . . . الخ ، ولكن ليس مطلوباً من هذا التضامن ان يحدد موقفا من قضية مشاريع التسوية السياسية التصوفية ؟! ثم هل التجربة اثبتت ان التضامن الذي كان قائما قبل مبادرة السادات الخيانية ، كان تضامنا يخدم الاهداف العربية ؟! الم يكن تضامنا ، لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية ، ولضرب حركة التحرر الوطني العربية ، ولخدمة المخططات والاهداف الامبريالية في المنطقة ؟! لقد اتت الاحداث والتطورات لتثبت زيف ذلك التضامن ، ولتكشف مخاطر ذلك التضامن الذي كان قائما .

لذلك ، فان كان المجلس المركزي ، يعيد التأكيد على اهمية التضامن العربي الرجعي الذي كان قائما سابقا ، فان هذا التضامن مرفوض لانه تضامن ضد مصالح الجماهير العربية ، وضد تطلعاتها ، وضد الثورة الفلسطينية وجماهير الشعب الفلسطيني بشكل خاص .

ان العموميات التي تطلقها قيادة المنظمة والمجلس المركزي ، تجاه مسائل يجب ان تكون واضحة ومحددة بدقة ، يجب ان تنتهي ، والمطلوب من منظمة التحرير ، ان تقول بوضوح تام : ان التضامن وفق الصيغة السابقة ، تضامن مرفوض ، وان التضامن يجب ان يقوم بين القوى الثورية ، وليس بين الانظمة الرجعية والوطنية والقوى الثورية ، لان امر التعايش بين قوى متناقضة مرفوض وغير علمي ، وهو في غير مصلحة الثورة .

ان بيان المجلس المركزي ، يعطي مؤشرا واضحا الى ان قيادة المنظمة لا تزال تعيش في اطار نفس السياسات السابقة . فالبين يقول ان « المجلس المركزي يرفض اي دعوة لاي قمة عربية في ظل سياسة الرئيس السادات والسياسة التي انتهجها » . فهل اذا اعلن السادات عن اسقاط

مبادرته ، ستعود قيادة المنظمة الى التعامل مع السادات وامثال السادات في المنطقة العربية لتدشين خط جديد في العلاقات ، وفي مشاريع التسوية السياسية التصوفية ؟!

ان جماهير الشعب الفلسطيني والجماهير العربية تدركان ان التضامن قبل مبادرة السادات الخيانية ، لم يكن سوى تضامنا رجعيا ، ولم يكن تضامن قائم على قاعدة التصدي لاحتلال الصهيوني المنصري وللمخططات الامبريالية في المنطقة العربية طوال تلك الفترة .

ان خلو بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية من اي اشارة الى الدور الذي تلعبه الانظمة الرجعية العربية ، بصفتها حليف عضوي للامبرياليين الاميركيين وبصفتها اداة الامبرياليين الاميركيين في تنفيذ مخططاتهم ، يؤكد ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لا زالت تعيش في الاوهام التي تقول ان التضامن مع الانظمة العربية وفي مقدمتها الانظمة الرجعية ، من الممكن ان يؤدي الى تحصيل بعض المكاسب .

اننا استنادا الى كل ما سبق ذكره ، نجد انفسنا مضطرين الى العودة مجددا ، للتأكيد ، على ان هذا النهج السياسي الخاطيء سيقود الثورة الى مأزق جديد ، وسيضعها امام مخاطر الاجهاض والتصفية .

□□□

ان حجم المؤامرات التي تعرضت لها الثورة ، ولا زالت تتعرض لها من قبل الثالوث المعادي : الامبريالي - الصهيوني - الرجعي ، لم تقنع المجلس المركزي ولجنته التنفيذية حتى هذا الوقت ، بضرورة الوقفة الجدية ، امام العديد من الموضوعات التي يتعين على الثورة حسمها منذ زمن بعيد ، حتى تشق طريقها بثبات ، ان المسؤولية التي تقع على عاتقنا والتي تقع على عاتق اللجنة التنفيذية ومجلسها المركزي ، كان يجب ان تدفع باتجاه التقدم في اتخاذ قرارات ومواقف ، تؤدي الى الوصول الى موقف سياسي موحد في الساحة الفلسطينية ، قادر على التصدي لكل اشكال المؤامرات الجديدة والمستمرة ، وقادر على ضمان استمرار الثورة وحمايتها من محاولات التصفية والابادة .

ان ذلك لا يعني ان الامور قد انتهت ، واننا نؤمننا من امكانية تصحيح مسار الثورة سياسيا وتنظيميا . . . الخ ، اننا نقول ذلك لنفتح اذهان قوادع الثورة وكوادرها ، ولنفتح اذهان جماهير شعبنا على حقائق الموقف ، ان خط النضال يجب ان يتصاعد باتجاه تصحيح مسار الثورة وعلاقتها على كافة المستويات .

ان النضال من اجل ترجمة وثيقة طرابلس الوحدوية الى برنامج سياسي ، من خلال المجلس الوطني الفلسطيني ، سيبقى عملا يوميا بالنسبة لنا وبالنسبة لكل العناصر والقوى الديمقراطية والتقدمية في الساحة الفلسطينية .

عصابات « الاحرار » الشمعونية تغتال الزميل « زين رضا عطوي »



الزميل الشهيد زين رضا عطوي

اصدر مجلس نقابة باعة الصحف والمجلات في لبنان بيانا ، شجب فيه بشدة حادث اغتيال الزميل الشهيد « زين رضا عطوي » على ايدي عصابات « الاحرار » الشمعونية . وقد قال البيان ان الزميل عطوي هو الشهيد السادس في قافلة الشهداء من باعة الصحف والمجلات في لبنان . وقد استشهد الزميل زين رضا عطوي وهو يسعى الى رزقه فاخطفته عناصر الاجرام من قرب مؤسسة « الحوادث » في عين الرمانة وتمت تصفيته فجر الخميس 11 - 05 - 1978 على ايدي العناصر الشريرة المجرمة وتركت جثته الى ما قبل ظهر يوم الجمعة التالي . حيث تم تسليمها الى مجلس النقابة وعائلة الشهيد .

وقد قرر المجلس اعتبار يوم الجمعة 19 - 05 - 1978 يوم الشهيد الزميل زين عطوي واعلان الاضراب الرمزي لمدة ساعتين ، من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر الى الساعة الواحدة ظهرا .

وقد استنكر البيان الحادث المجرم وطالب باسم جميع باعة الصحف والمجلات في لبنان ، جميع المسؤولين لوضع حد نهائي لهذه الاعمال البربرية التي يتعرض لها الامنون الساعون الى رزقهم بشرف وامانة .